التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات

د. سيف بن ناصر بن علي المعمري

أستاذ مساعد مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية – جامعة السلطان قابوس

ملخص

تُعدُّ المواطنة موضوعاً مهماً في مسيرة التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإن لم يحظ بالاهتمام الذي يتناسب مع أهميته خلال العقود الماضية من تأسيس الدولة الحديثة في المنطقة؛ فهو يُعَدُّ الأساس الذي يجب أن تبنى عليه العلاقة بين الأفراد والدولة في هذه المرحلة، وقد استقطب هذا المفهوم اهتماماً أكاديمياً وتربوياً متنامياً خلال العقد الماضي. ويرجع هذا الاهتمام إلى التحديات التي بدأت وتيرتها تتزايد في جميع دول المنطقة نتيجة التحولات التي شهدتها هذه الدول في العقود الماضية، ما قاد مفكري هذه الدول وباحثيها إلى طرح تساؤلات جوهرية تتعلق بالمواطنة، والمشاركة، والتنمية، والتربية دورها في تهيئة هذه المجتمعات للانتقال إلى مجتمعات مواطنة تستطيع أن تواجه التحديات المتعددة التي تولد شعوراً بعدم اليقين بالمستقبل.

ولذا هدفت هذه الدراسة إلى تعرف واقع التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدياتها من خلال تبني مقاربة بين مفاهيم المواطنة والمواطنة المسؤولة وواقع تطبيقها في الأنظمة التربوية الخليجية، وفهمها من قبل الطلبة والمعلمين. وتبنت الدراسة المنهج الوصفي من خلال مراجعة الأدبيات التربوية في مجال المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وخرجت الدراسة بمجموعة من المؤشرات المهمة، منها أن مفهوم المواطنة الذي يضمّن داخل المناهج المدرسية لا يزال بعيداً عن المفهوم الحديث الذي يسعى إلى بناء مواطنين بمهارات تؤهلهم للمشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم، وتتيح لهم معرفة الدولة وأنظمتها وقوانينها ودورهم في تشكيلها، فالمضامين الموجودة في المناهج الحالية تركز فقط على جوانب تاريخية وجغرافية يتم تلقينها للطلبة، مما لا يساعد على تكوين شعور حقيقي بالمواطنة التي تدفع للمشاركة وتعمق الانتماء، وتعطي فرصاً لصقل هذه المهارات وممارستها في الحياة المدرسية، فالهدف هو تكوين مواطن موالٍ من دون وعي بدلاً من تكوين مواطن مسؤول وواعٍ.

وتوصي الدراسة بالتركيز على ثلاثة اتجاهات لتحقيق ذلك، هي: استمرار الدولة في تعزيز المواطنة من أسفل من خلال إرساء دعائم دولة القانون والرقابة والمحاسبة، والاستمرار في تعزيز حقوق المواطنين،

وتعزيـز المواطنـة مـن أسـفل مـن خـلال إيجاد مواطـن واعٍ ومسـؤول ومتقبـل للمشـاركة ومؤمن بهـا، ويحترم القانـون، ويمـارس الحريـة وفـق ضوابطهـا التـي حددهـا القانـون، والاهتـمام بالتربيـة من أجـل المواطنـة التي أصبحـت ضرورة لأنهـا تسـاعد عـلى فهم المواطنة من أعلى، وتؤسـس للمهـارات، وتبني الاتجاهـات التي تؤدي إلى بنـاء المواطنـة مـن أسـفل. ومـن دون المضي في هـذه الاتجاهات لا يمكـن للإصلاحات السياسـية والمجتمعية التـي تـشرع فيهـا دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربية بـين الفينة والأخـرى أن يكتب لهـا النجاح.

المصطلحات الأساسية

المواطنة، دولة القانون والرقابة والمحاسبة، النظام الديمقراطي، الهوية الوطنية، التنمية المستدامة.

مقدمة

ربمـا نجـزم بـأن مـن أشـهر الكلـمات التي تـتردد حالياً عـلى مسـتوى العـالم "المواطنـة"، و"الديمقراطية"، و"حقـوق الإنسـان"، وهـي مـن المحركات الأساسـية للأحداث التي تشـهدها المنطقة العربيـة في الوقت الراهن مـن وجهـة نظـر البعـض، إلا أن طغيان تلك الكلمات الثلاث على الخطاب الشـعبي والإعلامـي يجب ألا يبعدنا عـن محاولـة قـراءة مـا يجـري بصـورة أعمـق حتى نصـل إلى بعض المـؤشرات التي تسـاعد في فهم مـا يجري في أطـره الموضوعيـة والواقعيـة. إن العـالم اليـوم أبعـد ما يكـون عن الثبـات والاسـتقرار والرخاء والعدالـة واليقين بالمسـتقبل، "فالتاريـخ لم ينتـهِ" بنهايـة الحـرب البـاردة كـما كان يعتقـد فرانسـيس فوكوياما الـذي كان – مثل كثير من المفكرين الغربيين – مزهواً بانحسـار الشـيوعية عن دول المعسـكر الشرقي لتحل محلها الديمقراطية. ويبـدو أن ذلـك كان ضربـاً مـن اليوتوبيـا التـي قـادت هذا المفكـر بعد عقد من الزمـن ليراجع أفـكاره في كتاب آخـر بعنـوان "مسـتقبل التاريـخ". وربمـا تقـوم العولمـة ومـا تبعها من بنـاء نظام اقتصـادي جديد على سـيطرة الـشركات متعـددة الجنسـية، وعـلى المضاربـات غير الآمنـة، التـي أدت إلى زعزعة اليقـين بالرخـاء والعدالة، بل قـادت العـالم إلى أزمـة اقتصاديـة حـادة مع نهاية العقـد الأول من القرن الحـادي والعشرين، هـذه الأزمة أدت إلى انتكاسـات حـادة وزادت معـدلات البطالـة، وأضعفـت الثقة بـين المواطنين وحكوماتهم التـي أصيب بعضها بعجـز عـن بـث الطمأنينة الاقتصادية، وبهذا وضعت الرأسـمالية التي تعد عنصراً أساسـياً لقيـام الديمقراطية في منعطـف تاريخـي، لا يهـدد مؤسسـاتها فقـط، بل يهدد قـوة النظام الديمقراطـي أيضاً.

ولم تكـن البلـدان العربيـة بعيـدة عن هـذه الأحداث، فالعالم كلـه يتفاعل اليوم، ويتأثـر بالأحداث نتيجة الترابـط الاقتصـادي والتكنولوجـي بين دوله وشـعوبه. وثمة مـن كان يرى أنه بمجرد التحـول الديمقراطي في دول أوروبـا الشرقيـة، فـإن الـدول العربيـة ستشـهد تحـولات مماثلة، إلا أنـه بعد مـرور عقدين وعدم حـدوث ذلك التحـول، ظهـر أن الـدول العربيـة لديهـا القدرة عـلى التكيف مـع التطورات التي يشـهدها العـالم، فعلى الرغم مـن الإصلاحـات التـي شرعـت فيها بعـض الـدول العربيـة في العقد الأول مـن القرن الحـادي والعشريـن فإنها، عـلى حـد تعبـير باقـر النجـار، "كانت تأتي بأقـل القليل مـما وعدت بـه، أو تفرغه مـن مضمونه".

لا تزال النقاشات مستمرة حول "المواطنة" في مختلف الأوساط الشعبية والرسمية والإعلامية والأكاديمية، وقد يبدو غريباً أن تتزايد هذه الحوارات والنقاشات حول فكرة قديمة ظهرت في المدينة الإغريقية القديمة منذ أكثر من ألفين ومئتي عام، إلا أن استمرار هذه النقاشات يعطي مؤشراً إلى أن ثمة حراكاً للتحول في العلاقة بين الفرد والسلطة من علاقة قائمة على التبعية والرعاية، إلى علاقة قائمة على المواطنة والمشاركة، لكن تحقيق هذا التحول ليس بالأمر اليسير، بل في حاجة إلى كثير من النضال والمسؤولية من جانب المواطنين، وكثير من التفهم من قبل السلطة لإحداث التحولات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية اليوم، والتي تحتم بناء مجتمعات تقوم على المواطنة والمشاركة في صنع القرار الوطني، كما يحتاج إلى تربية تسهم في بناء الوعي بمعنى المواطنة المسؤولة وحقوق المواطنين ومسؤولياتهم وبالمشاركة ومهاراتها وقيمها وبالدولة ومؤسساتها.

يعد التحول نحو تعزيز دولة المواطنة في الوطن العربي بشكل عام، وفي الخليج العربي بشكل خاص مؤشراً إلى ظهور المواطن على الساحة من أجل المطالبة بحقوقه المفترض أن تكفلها الدولة التي يراها برتراند راسل في كتابه "السلطة والفرد" وسيلة لخدمة المواطنين، وليست غاية في حد ذاتها، ولكن هذا التحول اتخذ شكلاً من الصراع والثورة في بعض البلدان العربية، وشهد تجاذبات فكرية في بلدان عربية أخرى، ولم تتضح أي معالم في كلتا الساحتين إلى الآن.

المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لا يمكن اعتبار موضوع المواطنة جانبياً في مسيرة التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإن لم يحظ بالاهتمام الذي يتناسب مع أهميته خلال العقود الماضية من تأسيس الدولة الحديثة في المنطقة، إلا أنه يعد الأساس الذي يجب أن تُبنى عليه العلاقة بين الأفراد والدولة في هذه المرحلة. ولقد ضُمِّن ذلك في الدساتير أو أنظمة الحكم الأساسية المكتوبة التي أصدرتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في فترات مختلفة، حيث صدر دستور دولة الكويت في سنة 1962، فيما صدر دستور مملكة البحرين عام 1973. وأصدرت دولة قطر نظاماً أساسياً مؤقتاً عام 1972، ثم تحول في عام 2004 إلى دستور دائم. أما دولة الإمارات العربية المتحدة فأصدرت الدستور الاتحادي المؤقت عام 1972، وفي عام 1996 تم تحويله إلى دستور دائم. أما سلطنة عمان فأصدرت نظامها الأساسي في عام 1996، وتم في عام 2011 إدخال تعديلات عليه، وبالتالي فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفرت بنية دستورية لتأطير رابطة للمواطنة تقوم على مرجعية الحقوق والواجبات.[1]

لكن المفهوم استقطب اهتماماً أكاديمياً وتربوياً متنامياً خلال العقد الماضي، وهذا الاهتمام ولدته التحديات التي بدأت وتيرتها تتزايد في جميع دول المنطقة نتيجة التحولات التي شهدتها هذه الدول في العقود الماضية، مما قاد مفكري هذه الدول وباحثيها إلى طرح تساؤلات جوهرية تتعلق بالمواطنة، والمشاركة، والتنمية، والتربية ودورها في تهيئة هذه المجتمعات للانتقال إلى مجتمعات مواطنة تستطيع أن تواجه التحديات المتعددة التي تولد شعوراً بعدم اليقين بالمستقبل.

ثمة تحديات كثيرة تمر بها المنطقة الخليجية قد تؤثر في استقرارها وأمنها، حيث تصل نسبة المواطنين الأصليين من إجمالي مجموع السكان في دول الخليج طبقاً لإحصاءات عام 2010 إلى 12٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، و13٪ في دولة قطر، و30٪ في دولة الكويت، و48٪ في مملكة البحرين، و70٪ في سلطنة عمان، و73٪ في المملكة العربية السعودية.[2] ومثل هذا الواقع السكاني يمثل تحدياً لموضوع المواطنة في المنطقة الخليجية، التي ستجد نفسها أمام مجتمع يمثل خليطاً من العرقيات التي ينتمي معظمها إلى دول جنوب شرق آسيا: الهند، وسيريلانكا، والفلبين، وبنجلاديش، وباكستان، وإندونيسيا، ما قد يتطلب مستقبلاً أكثر من التسامح لإنشاء بعض دور العبادة الخاصة بكل ديانة، أو المطالبة بحق التمثيل السياسي، فكيف سيكون الوضع إذا أصبح مثل هذا الافتراض واقعاً في المستقبل؟

وضعت العولمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمام تحديين أساسيين: الأول، يتعلق بتأثيرها في الهوية الوطنية التي أصبحت أمام هوية كونية لها متطلباتها وأدواتها التي ربما قد تضعف الهوية الوطنية، ويرى الباحث علي أسعد وطفة أن "مصير الهويات الثقافية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرهون بالقدرة على بناء هويات ثقافية وطنية أصيلة قادرة على استنهاض القيم الديمقراطية التي تشكل الطاقة الحقيقية لاستنفار كل القوى الاجتماعية في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة"،[3] فيما يرتبط التحدي الثاني بتغير متطلبات سوق العمل من المهارات الفنية واللغوية والابتكارية التي لم تنجح الأنظمة التعليمية في رفد سوق العمل بها، حيث تكشف نتائج الاختبارات العالمية مثل اختبار "تيمز" أن نتائج طلبة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العلوم والرياضيات لا تزال دون المستوى العالمي، ما أدى في النهاية إلى تزايد معدلات البطالة للشباب في أكثر من بلد خليجي، على الرغم من معدلات الإنفاق الكبيرة التي تنفقها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على التعليم، حيث بلغ إنفاق دولة الكويت على التلميذ بين المرحلة الابتدائية والمرحلة الجامعية عام 2006 ما متوسطه 47 ألف دولار لكل تلميذ، مقارنة بـ 27 ألفاً في فنلندا في السنة نفسها، ونحو 8 آلاف في كوريا الجنوبية عام 2005، في حين بلغ الإنفاق الإجمالي على التعليم في سلطنة عمان 31٪ و28٪ من مجمل الإنفاق العام عامي 2005 و2006، مقارنة بـ 12.6٪ في فنلندا عام 2006، و15.3٪ في سنغافورة عام 2008،[4] ما يقود إلى طرح السؤال الآتي: ما جدوى الاستثمار الضخم في التعليم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذا كانت الأنظمة التربوية غير قادرة على تخريج فرد منتج قادر على الاعتماد على ذاته في كسب مقومات الحياة؟

كان للخطاب العالمي في مجال المواطنة والديمقراطية أثر في طبيعة بنية الدولة في منطقة الخليج العربي التي أصبحت مطالبة داخلياً قبل أن تطالب خارجياً بأن تبني علاقتها مع شعوبها على أساس المواطنة، ما قاد هذه الدول إلى تبني مؤسسات وأفكار مرتبطة بالمواطنة كالمجالس البرلمانية، أو مجالس الشورى، والانتخابات، وإنشاء لجان لحقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني. ولكن، إلى أي مدى قاد تبني هذه الأفكار الحديثة في منطقة يحكمها إطار ثقافي له نظرته للعلاقة بين الفرد والقبيلة وبين الفرد والدولة إلى بناء مواطن يعي معنى المواطنة ومتطلباتها، وطبيعة الديمقراطية وقيمها؟ وهذا يطرح سؤالاً آخر، هو: هل أدى تبني مجالس ومؤسسات المشاركة البرلمانية الحديثة إلى وجود مشاركة حقيقية من قبل المواطنين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

إن الاتجاه نحو ترسيخ المواطنة والمشاركة الديمقراطية المبنية على وعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوف يكون دعامة استقرار لدول هذه المنطقة، وسوف يعزز فاعلية عملية التنمية التي تواجه صعوبات في بعض دولها، ولكن هذا الاتجاه يواجه بجملة من الأسئلة، كما يرى د. حسين غباش في كتابه "الجذور الثقافية للديمقراطية في الخليج: الكويت والبحرين.. تاريخ الشعوب الصغيرة"، وتتمحور هذه الأسئلة حول الديمقراطية المنشودة: هل هي نظام سياسي أم قيمة ثقافية؟ منهج أم عقيدة؟ غاية أم وسيلة أم نمط حياة؟ وما علاقتها بتقاليد الشعوب وأعرافها؟ وهل تبنى خارج ثقافات الشعوب أم يجب أن تنبع منها؟[5] وأياً كانت الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، لا يمكن تجاهل الضرورات الآتية فيما يتعلق بمستقبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

- الديمقراطية ضرورة: بغض النظر عن بعدها السياسي تظل الديمقراطية قيمة لا غنى عنها في المجتمعات المعاصرة، فهي منهجية حياة للفرد في المجتمع، حيث يكون التفاعل مبنياً على الحوار، وتقبل الآخر، ولذلك لابد من تربية الطلبة ليكونوا أفراداً ديمقراطيين، فوجود شباب يعون ممارسة العمليات الديمقراطية في بعدها السياسي سيساعد على توافر أرضية صحية لتطبيقها.
- المواطنة ضرورة: إن قيام الدولة الحديثة على مبدأ المواطنة هو أكبر ضمان لاستقرارها وأمنها وتقدمها، حيث يشعر جميع أفراد المجتمع بأنهم متساوون في المكانة، وأن التفاعل والفرص التي يحصلون عليها هي نتيجة لعضويتهم في جماعة وطنية وقدرات ومهارات، وليست نتيجة لمكانة قبيلة أو مرتبة اجتماعية، ما يسهم في تشكيل شعور حقيقي بالانتماء إلى الوطن.
- السياسة ضرورة: تظهر الدراسات أن الكتب المدرسية تركز على البعد الاجتماعي المتمثل في التكافل الاجتماعي، والعمل التطوعي، والقضايا الاجتماعية، ولكن لا تناقش تأثير السياسة في مستقبل المنطقة وشعوبها، فالسياسة تعد من القضايا الحساسة على الرغم من تأثيرها الكبير في حاضر المنطقة ومستقبلها، ما أدى إلى تدني الوعي والثقافة السياسية. وكشفت الدراسة التي قامت بها الباحثة العمانية هنادي المسن[6] حول واقع التثقيف السياسي لدى طلاب الجامعات في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان) انخفاضاً نسبياً في عملية التثقيف السياسي.

وحتى يمكن الانطلاق نحو بناء نظام تعليمي يعطي أولوية لبناء المواطنة وفق أسس المواطنة والديمقراطية، لابدّ من دراسة الواقع الراهن لكيفية تعامل بعض الأنظمة التعليمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع المواطنة.

مشكلة الدراسة

في ضوء ما تقدم، يبدو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تواجه تحديات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما يتطلب تعزيز المواطنة المسؤولة لدى الشباب الخليجي من

خلال مناهج التعليم. وتحاول هذه الدراسة تقديم مقاربة بين المواطنة والتربية في إطار المتغيرات التي تشهدها المجتمعات الخليجية بصفة خاصة، والعربية بصفة عامة. وتتطلب هذه المقاربة توضيح كلا المفهومين قبل توضيح العلاقة بينهما، ورصد مدى اقتراب معالجات الموضوع من المفاهيم الحديثة للمواطنة وللتربية من أجل المواطنة الحديثة. وباختصار تسعى الورقة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أولاً: ما المقصود بالمواطنة في مفهومها الحديث؟

ثانياً: ما المقصود بالتربية من أجل المواطنة المسؤولة؟

ثالثاً: ما واقع التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق ثلاثة أهداف، هي:

- تعريف المفهوم الحديث للمواطنة.
- تحديد المقصود بالتربية من أجل المواطنة المسؤولة.
- الكشف عن واقع التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أهمية الدراسة

- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع المواطنة التي تحظى اليوم باهتمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تعقد باستمرار ندوات ومؤتمرات حول المواطنة وكيفية تعزيزها في نفوس الأجيال الجديدة، وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تقدم مؤشرات حول واقع هذه التربية والتحديات التي تواجهها.
- تأتي هذه الدراسة في ظل تحولات تشهدها المجتمعات الخليجية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن التحولات التي تمر بها المنطقة العربية التي أدت إلى طرح موضوع المواطنة وتربيتها مرة أخرى كأداة لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة

نشأت المواطنة تاريخياً عندما بدأت المجموعات البشرية محاولة إيجاد نظام اجتماعي ينظم شؤونها والعلاقة بين أفرادها، إلا أن هذه المحاولات أدت إلى ظهور نوع من التخوف من قبل بعض الأفراد على حرياتهم، ما أوجد فريقين: فريق يؤمن بأهمية التنظيم الاجتماعي، وفريق يؤكد أهمية الحرية الفردية. ولم تنجح المجتمعات الإنسانية في حسم هذا الصراع، فالمشكلة لا تكمن في أيهما أهم: الحرية الفردية أم التنظيم الاجتماعي؟ إنما تكمن

في كيفية إيجاد توافق وانسجام بين التنظيم والحرية، فالحرية بلا ضوابط هي فوضى، والتنظيم الذي يؤدي إلى تقييد حريات الناس لا يُعتبر تنظيماً عملياً، ومن هنا نشأت الحاجة إلى الحكومة حتى تستطيع تنظيم الحريات وتوجيهها لما فيه مصلحة الفرد والجماعة.[7]

ولا يتسع المجال هنا لسرد التاريخ الطويل لتكوّن المواطنة وظهورها، فهناك الكثير من الكتابات الأجنبية التي تحدثت عن ذلك، تارة من ناحية تاريخية توثيقية، وتارة أخرى من نواحٍ فلسفية، ونفسية، واجتماعية. ففي حين ركزت كتابات مفكري عصر التنوير مثل جون لوك وتوماس هوبز وجان جاك روسو على نظرية العقد الاجتماعي،[8] ركزت كتابات القرن العشرين على علاقة المواطنة بتصحيح التفاوتات الاقتصادية بين طبقات المجتمع، كما في محاضرة "المواطنة والطبقة الاجتماعية" التي قدمها مارشال Marshall في جامعة أكسفورد في عام 1950،[9] إضافة إلى أن كتابات هذا القرن ركزت على مدخل حقوق المرأة، الذي شكّل أحد المداخل الرئيسية في فهم المواطنة. ومن أبرز منظري هذا المدخل روث لستر Ruth Lister،[10] في حين ركزت كتابات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على تفعيل مشاركة المواطنين على المستوى الوطني، وكذلك على الساحة العالمية، حيث تزايد ترديد مصطلحات مثل (المواطنة العالمية Global Citizenship)، و(المواطن العالمي Global Citizen).[11]

وعلى الرغم من أهمية تلك الكتابات وثرائها في توضيح فكرة المواطنة، فإن تركيزنا هنا سينصب على توضيح نظرية عالم الاجتماع الأسترالي ترنر Turner[12] في تكوين المواطنة لارتباطها بموضوع هذه الورقة كما سيتضح لاحقاً. فمن وجهة نظر ترنر، هناك طريقان لنشأة المواطنة في أي مجتمع من المجتمعات، هما:

أولاً: المواطنة التي تنشأ من أعلى Citizenship from Above:

ويُقصد بها المواطنة التي تنشأ من منح المواطنين حقوقهم من قبل الدولة، حيث ينظم دستور أي بلد الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمواطنين، كما ينظم الواجبات التي يفترض أن يقوم بها المواطنون في مقابل الحقوق التي يتمتعون بها أيضاً. وتتفاوت درجة الحقوق التي يمكن أن يتمتع بها المواطنون من نظام إلى آخر، ومن مرحلة تاريخية لأخرى، كما تتفاوت درجة قدرتهم على المشاركة في صياغة سياسات الشأن العام.

ثانياً: المواطنة التي تنشأ من أسفل Citizenship from Bottom

يقصد بها المواطنة التي تنشأ من قبل المجتمع نتيجة ثورة تؤدي إلى تغيير في طبيعة العلاقة بين الفرد والسلطة، ما يجعل الأفراد قادرين على صياغة دستور ومؤسسات تكفل لهم أن يكونوا مصدراً للتشريع والسلطات. ويعطي ترنر مثالاً على ذلك الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية، كما يمكن القول إن أحد مظاهر هذه المواطنة هو مشاركة المواطنين في النهوض بالمجتمع وتنميته من أسفل بما يحقق المواطنة النشطة، ويعزز دور المواطنين في تقوية رابطة المواطنة، وتمثل الجمعيات الأهلية إحدى أهم المؤسسات التي تسهم في بناء المواطنة من أسفل.

ونخلص من نظرية ترنر، إلى أن المواطنة ليست مكانة موروثة تجعل المواطن فرداً سلبياً في مجتمعه، لا هم له إلا البحث عن مزيد من الحقوق والامتيازات وفي مقابل ذلك لا يقوم بأي واجب، مثل: احترام القانون،

والحفاظ على الممتلكات العامة، أو ترشيد الطاقة والمياه خارج حدود المنزل،... إلخ، إنما المواطنة شيء مكتسب بالتعلم والممارسة العملية. وهذا يفسر لنا الاهتمام الرسمي بتربية المواطنة، ويعود بنا إلى الحديث عن تصور الجمهوريين عن المواطنة المكتسبة.

المواطنة المكتسبة

يرى الجمهوريون في الولايات المتحدة الأمريكية أن المواطنة ليست مكانة قانونية، إنما هي مكانة مكتسبة، ومن أبرز مفكريهم أولدفيلد Oldfield[13] الذي يرى أن المواطنة في الأساس ممارسة أو نشاط وليست مكانة فقط، وهو ينتقد المفكرين الليبراليين في إعلائهم من شأن حقوق المواطن مقارنة بالمسؤوليات، مقللين في ذلك من شأن واجبات المواطنين وفي مقدمتها المشاركة السياسية، وهو يرى أن الحقوق ضرورية، ولكنها ليست شرطاً كافياً للمواطنة، لأن الفرد يصبح مواطناً Becomes a Citizen من خلال ممارسة واجبات المواطنة، و"عدم ممارسة المواطنة... يعني أنك لست مواطناً"؛[14] لأن ممارسة المواطنين حقوقهم من أجل المجتمع كله، تولد عند المواطنين الشعور بالجماعة A Sense of Community.

ومن وجهة نظر هذا الفريق، فإن المواطنة عبارة عن ممارسة. وتسمى المواطنة هنا بالمواطنة النشطة، ويركز هذا الخطاب على الالتزام نحو الدولة، ورموزها والمشاركة النشطة لتحقيق التنمية في المجتمع. ويركز هذا الاتجاه على قيم الوطنية Patriotism والولاء Loyalty، والوحدة Unity التي يمكن تحقيقها الآن من خلال مجتمع مدني قوي يعمل أفراده بدافع اختياري تطوعي، وليس بدافع إجباري.

مواطن بالمشاركة وليس بالولادة

وبذلك تتحول المواطنة من مجرد مكانة قانونية إلى مكانة مكتسبة بالممارسة على حد تعبير أولدفيلد، وينتقل الفرد من كونه مواطناً Being a Citizen ليكون مواطناً بالفعل Becomes a Citizen، أو كما ترى لستر[15] أن هناك فرقاً بين وضعين: أن تكون مواطناً To be a Citizen وأن تتصرف كمواطن To Act as a Citizen. إن كونك مواطناً يشير إلى تمتعك بالحقوق الضرورية للمشاركة السياسية والاجتماعية، بينما تصرفك كمواطن يعني ممارستك للحقوق والواجبات التي منحتها لك المواطنة، ومن وجهة نظر لستر، فإن كل من لا ينجز متطلبات المواطنة ليس جديراً بأن يحمل لقب مواطن.

لم تصل المجتمعات الإنسانية إلى مفهوم المواطنة المتمثل في تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات حتى الآن، ولذا يمثل الحراك الإنساني محاولةً لتحقيق ذلك التوازن، فبعض الناس يفهم المواطنة على أنها حقوق المواطنين، وبعضهم يرى أنها واجبات المواطنين،[16] ويرى فريق ثالث أن المواطنة عبارة عن منظومة تتكون من أربعة أبعاد يوضحها الشكل (1).[17]

الشكل (1)

منظومة المواطنة المكونة من أربعة أبعاد

أولاً: نظام الحقوق ويتضمن مجموعة الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي يجب أن يتمتع بها المواطنون؛ لأنها تساعد على دعم قدرتهم على المشاركة والبناء في مجتمعاتهم.

ثانياً: الانتماء الاجتماعي والثقافي والعابر للحدود، وهو عبارة عن مظلة الانتماء الوطني الذي تنضوي تحته أشكال عدة من الانتماء، منها: الانتماء اللغوي والثقافي، والانتماء العرقي، والانتماء القبلي، والانتماء الأسري، والانتماء الديني، والانتماء العابر للحدود. والإنسان متعدد الانتماءات بطبعه، والدولة التي لا تفهم هذه الحقيقة تقوم بمحاولة لإلغاء انتماءات الفرد في سبيل تحقيق الانتماء الوطني، ما ينتج عنه صراعات وانقسامات داخل المجتمع الواحد.

ثالثاً: المشاركة السياسية والوطنية والمدنية التي تتطلب مؤهلات معينة ودوافع لمصلحة المجتمع يحملها المترشحون، وهذه المشاركة أصبحت تتم اليوم في المجتمعات الإنسانية المنظمة عبر مؤسسات تسمى البرلمانات بالنسبة إلى المشاركة السياسية، ومن خلال منظمات المجتمع المدني بالنسبة إلى المشاركة المدنية، وتتوقف صحة المواطنة في أي مجتمع على عدد من يشاركون في كلتا الساحتين السياسية والمدنية ونزاهتهم.

رابعاً: الهوية الوطنية التي تضم عناصر مادية ومعنوية متعددة، وهذه الهوية لا يمكن فصلها عن المواطنة وممارستها، فاللغة التي يتفاعل بها المواطنون، وحرية ممارستهم لشعائرهم الدينية واحترام معتقدات بعضهم بعضاً، كلها جوانب تعبر عن احترام مبدأ التعددية في إطار الوطن الواحد، وهذه الهويات المتنوعة إذا لم تنسجم في إطار الوطن الواحد تصبح بحسب رأي أمين المعلوف "هويات قاتلة" تتصارع فيما بينها، ما يؤثر في الوطن بأكمله.[18]

ثانياً: التربية من أجل المواطنة

يُتداول مصطلح تربية المواطنة على نطاق واسع في الأنظمة التربوية العربية اليوم، وعندما استخدمه بعض الباحثين بديلاً لمصطلح "التربية الوطنية"، كان يرى فيه المعنى نفسه، ولكن هناك مؤشرات تدل على أن المصطلحين مختلفان، فالأول مصطلح حديث يشير إلى بناء وعي الطلبة بحقوق المواطنة ومسؤولياتها، بينما يشير المصطلح الثاني إلى عملية بناء الفخر الوطني والاعتزاز بالحكومة. وتشتمل أدبيات المواطنة على مصطلحين لتربية المواطنة، هما: تربية المواطنة الضيقة وتربية المواطنة الواسعة، فالمفهوم الأول يركز على النظر إلى تربية المواطنة بوصفها مادة دراسية تُقدَّم تحت مسميات مختلفة: "التربية الوطنية"، أو "الدراسات الاجتماعية"، وتركز على الجانب المعرفي المتعلق بالجوانب التاريخية والجغرافية والعادات والتقاليد، بينما ينظر المفهوم الثاني إلى التربية من أجل المواطنة على أنها هدف للنظام المدرسي بأكمله، فوظيفة المدرسة الحديثة إعداد الطلبة لأدوار المواطنة المختلفة، انطلاقاً من كون المواطنة مهارات وقيماً مكتسبة بالممارسة، وكلما تم تزويد الطلبة بمهارات المواطنة ومعارفها زادت فرص مشاركتهم المستقبلية في شؤون وطنهم.

في الوقت الذي تتداول فيه الأوساط التربوية مفهوم تربية المواطنة على نطاق واسع في الوطن العربي، لايزال هذا المفهوم يُطرق من زاوية ضيقة، سواء في التطبيق المنهجي أو على نطاق البحث التربوي. فمن حيث التطبيق المنهجي لا تزال تربية المواطنة تقرن بمادة الدراسات الاجتماعية وليس ببرنامج المدرسة ومناهجها، ونتيجة لذلك لا تحظى ممارسة مثل انتخابات مجالس الفصول ومشاركة الطلبة في قرارات المدرسة بالأهمية التي تستحقها في إكساب الطلبة مهارات المواطنة المتعددة، وهذه الممارسة انعكست على البحث التربوي العربي الذي ركز كثير من دراساته على تحليل كتب الدراسات الاجتماعية للتعرف على درجة تضمُّنها قيم المواطنة وخصائصها.

إننا اليوم في حاجة إلى التخلص من الاعتقاد الذي ساد فترة طويلة، ومفاده أن المواطنة هي غريزة فطرية تنمو مع الفرد كلما تقدم في العمر، فكما أن الطبيب والمهندس والمحامي وغيرهم من أصحاب المهن لا يصبحون كذلك إلا بعد مرورهم بمنهج يؤهلهم لممارسة المهنة التي يعتزمون ممارستها، فإن الفرد يظل مواطناً فقط، ما لم يقدم له المنهج الذي يساعده على ممارسة المواطنة المسؤولة وفهم حدود حريته وأطرها، والقنوات التي يمكن له المشاركة من خلالها، والحقوق المضمونة له، والواجبات المتوقعة منه.

ويبدو أن التربية من أجل المواطنة في دول منطقتنا لا تنال الاهتمام الذي يتناسب مع بناء مواطن مسؤول، وربما كان هناك من يعتقد أن التركيز على بعض الموضوعات التاريخية والجغرافية في منهج الدراسات الاجتماعية، والأنشطة المتعلقة بجمع الصور ولبس الشعارات التي تمثل العلم، أو خريطة البلد، وتزيين المدرسة ببعض المشغولات التراثية، كفيل بإعداد مواطن، وبذلك كان التركيز على المواطنة الرمزية Symbolic Citizenship، أي إنه لا يوجد توجه لبناء المواطنة النشطة أو المسؤولة Responsible Citizenship، وربما يعود هذا إلى ضيق مفهوم المواطنة لدى القائمين على تأليف المنهج وتنفيذه، وهو ما تأكد لي من خلال عدد كبير من الدورات والمحاضرات التي قدمتها للمعلمين والطلبة خلال السنوات الماضية.

في ظل التحولات التي تشهدها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من الملحِّ أن تنتقل مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتربوية من التركيز على المواطنة الرمزية إلى التركيز على المواطنة المسؤولة؛ فمن الضروري أن تبادر هذه الدول إلى تشكيل وعي أكثر من نصف سكانها بحقوقهم وواجباتهم كمواطنين مسؤولين، وإذا لم تقم الدولة بهذه المهمة فإن هذا الوعي سوف يتشكل من خلال وسائط تنشئة أخرى ربما تحمل منطلقات لا تتوافق ومصلحة دول المنطقة. ولذلك لابد من تحديد منطلقات منطقية تساعدنا على الإجابة. وعلى الرغم من أن الإجابة غير سهلة فإنها ليست صعبة أيضاً، ومن هذه المنطلقات:

أولاً: تكوين الشعور بالمسؤولية الوطنية هو هدف لجميع مؤسسات الدولة، فما هي إلا وسائل لتحقيق التنمية في البلاد، إلا أن درجة مسؤولية هذه المؤسسات تتباين بتباين اختصاصاتها ومجالاتها الخدمية، فمسؤولية وزارة التربية والتعليم ربما تكون أكبر من مسؤولية مؤسسات أخرى في هذا المجال.

ثانياً: يجب ألا يقتصر "هدف بناء المواطنة المسؤولة" على الطلبة في المدارس والجامعات فحسب، بل إن جميع المواطنين، على اختلاف أعمارهم ومسؤولياتهم الوظيفية ومراتبهم الاجتماعية، في حاجة إلى من يساعدهم على تبني ثقافة المواطنة المسؤولة ووضع الضوابط التي تحكمها، ومؤسسات الدولة اليوم بحاجة ماسة إلى تكوين هذه القيمة إلى جانب الطلبة أيضاً.

ثالثاً: يحتاج بناء المواطنة المسؤولة إلى مرجعية تنظيرية عملية تمثل الإطار المفاهيمي المجمع عليه، ليحدد بوضوح طبيعة المواطنة، وخصائص المواطن المسؤول، وحقوقه وواجباته، وبنية مؤسسات الدولة ودورها، وآليات ممارسة المواطن للمواطنة المسؤولة، وفي حالة عدم وجود هذا الإطار المرجعي ستعمل هذه المؤسسات من دون رؤية واضحة لما تسعى إلى تحقيقه، وستكثر الاجتهادات التي قد لا تعكس مفهوم المواطنة كما أطّره المتخصصون، ما يصعِّب علينا الوصول إلى الأهداف الموضوعة.

رابعاً: بناء المواطنة المسؤولة يحتاج إلى قاعدة بحثية لقراءة الوضع القائم والكشف عن التصورات الحالية عن المواطنة لدى شرائح مختلفة من أبناء المجتمع ومسؤوليه، فذلك يساعدنا على تحديد جوانب الضعف والقوة التي يمكن أن نركز عليها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما نوعية التربية من أجل المواطنة التي ينبغي أن تقدمها هذه المؤسسات؟ لا بد أن تركز التربية من أجل المواطنة على أربعة أبعاد رئيسية:[19]

أولاً: التربية من أجل معرفة الحقوق والواجبات: يغطي هذا البعد الجوانب التشريعية التي تنظم علاقة المواطن مع الحكومة، وعلاقته مع مؤسساتها، والحقوق التي يحصل عليها، وهي حقوق متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وبناء رؤية واضحة عن هذا البعد يساعد المواطنين الصغار على فهم طبيعة الدولة المدنية التي تقوم على أساس المساواة بين المواطنين في الحصول على الحقوق والامتيازات من دون تمييز ينطلق من نظرة مذهبية، أو اجتماعية، ما يساعد على تكوين قيمة احترام القانون، فالناس

سيدافعون عن القانون طالما كان عادلاً بالنسبة إليهم، ولكن متى شعروا بأنه غير عادل فإن ذلك يزعزع الشعور بالثقة بالسلطات الرسمية التي تشرف على تنفيذه.

يتطلب بناء علاقة سليمة بين الفرد والسلطة تعريف الفرد بحقوقه كاملة حتى يحظى الجميع بحقوقهم كافة، ويمارسوها في إطار قائم على الوعي والمسؤولية، ويدركوا أهمية هذه الحقوق في حياتهم وأثرها في استقرار مجتمعهم، وبالتالي لا يمكن تصور تربية من أجل المواطنة لا تتضمن موضوعات متعلقة بالدستور والعقد الاجتماعي، وتفصيلاً للحقوق المختلفة التي يتمتع بها المواطنون، والقوانين التي تؤطرها، والأساليب والطرق التي يمكنهم استخدامها إذا ما انتهكت هذه الحقوق. ويوضح الشكل (2) العناصر التي يمكن أن تركز عليها المدرسة في هذا البعد.

شكل (2)

عناصر التربية من أجل معرفة الحقوق

ثانياً: التربية من أجل فهم الهوية الوطنية، فلكل مجتمع هُويته الوطنية التي تتكون من مجموعة متعددة من العناصر المادية والمعنوية، وتبرز من هذه العناصر العادات والتقاليد وآليات التفاعل بين الناس، والقيم التي تحكم هذا التفاعل، وبالتالي يحتاج المواطنون إلى دراسة كيفية تطور هذه الهوية الوطنية ومميزاتها وقيمها التي من واجبهم الحفاظ عليها، و دور الحكومة في الحفاظ على هذه الهُوية، ودورهم كمواطنين في الحفاظ على هذه الهوية.

ثالثاً: تربية من أجل تعزيز الانتماء: يتميز أي مجتمع بتعدد انتماءات أفراده، فالفرد متعدد الانتماءات بطبعه، وهذا شيء طبيعي في الحياة البشرية، ويكمن دور الدول في نقل الفرد من الانتماءات الفرعية إلى الانتماء الوطني، ويكون هذا عندما تقوم علاقة الدولة بمواطنيها على المساواة والعدالة، فمن حق الفرد أن يحتفظ بالانتماءات الدينية والمذهبية والقبلية، لكن حق المجتمع والدولة أن يكون الانتماء الوطني في قمة هذه الانتماءات. ودور مؤسسات التنشئة هو توضيح أهمية الانتماء الوطني، والأسس التي يقوم عليها، ودور الدولة في الحفاظ على حق المواطنين في الاحتفاظ بانتماءاتهم، وتوضيح الآثار السلبية التي تلحق بالتنمية والاستقرار والوحدة الوطنية عند تغليب هذه الانتماءات على الانتماء الوطني.[20]

رابعاً: تربية من أجل تعزيز المشاركة، وتُعتبر المشاركة من عناصر المواطنة المهمة، وهي صورة أخرى لواجبات المواطن، لأن مشاركة المواطنين السياسية والمدنية تسهم في الحفاظ على حقوقهم، وتعطيهم دوراً في صناعة القرارات المتعلقة بحاضرهم ومستقبلهم، وبالتالي يصبحون مواطنين فاعلين في النهوض ببلدهم. ويكمن دور مؤسسات التنشئة ومؤسسات التمكين في تعريف المواطنين بأنواع المشاركة السياسية وأهميتها، والقوانين التي تنظمها، والمجالس التي تتم من خلالها، والشروط التي تحكمها.[21]

ثالثاً: المواطنة والتربية: مؤشرات لمفاهيم ضيقة

لا تزال الدراسات البحثية حول موضوع التربية من أجل المواطنة قليلة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولكن ما يتوافر من دراسات يوضح أن النظرة إلى هذا المفهوم لا تزال ضيقة وغير معبرة عن المفهوم الحديث للمواطنة القائم على مرجعية واضحة من الحقوق والواجبات والتفاعل في مجتمع مدني، حيث كشفت الدراسة التي قام بها الباحث الكويتي خلدون النقيب وآخرون[22] حول اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن درجة المسؤولية الوطنية عند الشباب الخليجي بشكل عام متوسطة، وأظهرت الدراسة أن ترتيب متوسطات الشباب على مقياس المسؤولية الوطنية بحسب الدول كان على النحو الآتي: سلطنة عُمان 32.3٪، ودولة الكويت 32.1٪، والإمارات العربية المتحدة 31.7٪، ودولة قطر 30.6٪، ومملكة البحرين 30.4٪، والمملكة العربية السعودية 28.9٪. وكانت أهم سمات المسؤولية الوطنية التي تم قياسها هي: التعاون مع موظفي الدولة فيما يطلبون، والمساهمة في الحملات الوطنية، والحرص على شراء المنتجات الوطنية، ومتابعة الأخبار الوطنية في وسائل الإعلام، ما يشير إلى أن الاتجاه في دول منطقة الخليج العربي هو التركيز على بناء الوطنية، وانعكس هذا الفهم على التصورات التربوية التي جاءت ضيقة لا تعبر عن مفهوم التربية من أجل المواطنة. وتكشف الدراسات في المنطقة الخليجية عن المؤشرات الآتية:

1. مؤشرات حول تضمين الكتب أبعاد المواطنة

كشفت الدراسة التي قام بها المعمري[23] حول خصائص المواطنة في مقررات التربية الوطنية في سلطنة عمان أن الخصائص القانونية هي الأقل تضميناً في هذه الكتب، وهي النتائج التي أكدتها نتائج دراسة الشندوي[24] التي أجريت على مقررات الدراسات الاجتماعية بنظام التعليم الأساسي. وكشفت دراسة الزدجالي[25] التي هدفت إلى

تحديد القيم اللازمة لكتب التربية الوطنية في المرحلة الإعدادية بسلطنة عمان، أن أكثر القيم تكراراً في كتب التربية الوطنية هي كالآتي: حب الوطن وتقدير جهود حكومة السلطنة ودورها في النهوض بالمجتمع العماني، وأهمية الموقع الجغرافي للسلطنة، ومحبة الأسرة، وطاعة الوالدين وأولي الأمر، والمحافظة على العادات والتقاليد العمانية، واحترام الأنظمة والقوانين، والمحافظة على البيئة، واحترام النظام، والوعي البيئي.

وهدفت دراسة الحفظِي المشار إليها في دراسة السعيدي[26] إلى تعرف دور التربية الوطنية في تنمية المواطنة في المجتمع السعودي، حيث خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج، أبرزها: أن التربية الوطنية في المجتمع السعودي لا تزال نظرية ناقصة أكثر من كونها ممارسة عملية، وأنه لا يمكن للمواطنة أن تكون واقعاً ملموساً بمعناها الواسع والشامل في المملكة العربية السعودية، من غير مجتمع مدني ومؤسسات مدنية تنشأ هنا وهناك. وتوصلت دراسة إبراهيم[27] إلى وجود قصور في تضمين كتاب التاريخ في المملكة العربية السعودية بعض المفاهيم السياسية مثل الحرية، والمساواة، والحق، والواجب، وحقوق الإنسان.

وكشفت دراسة كاظم،[28] التي سعت إلى تعرف مدى توافر قيم المواطنة الصالحة في محتوى كتب المواد الاجتماعية المدرسية بالحلقة الأولى في مدارس التعليم الابتدائي في مملكة البحرين، عن عدم تضمين مجموعة من قيم المواطنة الصالحة المهمة، مثل: الحرية، والأمانة، والتسامح، والصدق، والوفاء، والإخلاص، والثقة بالنفس، بينما ضمنت قيمة المعرفة بالعلوم وتطبيقاتها بنسبة كبيرة بلغت 49.7٪، في حين نالت قيم حب الوطن، والرحمة، والعدالة، والاعتماد على النفس، وحسن الجوار، والاحترام والشجاعة، تكرارات قليلة. وأظهرت الدراسة التي قام بها كل من سعيد حارب وسعد طفلة[29] حول المضامين الفكرية في منهج التربية الإسلامية واللغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن مضمون الوطنية تكرّر أكثر من (58 مرة)، حيث احتلت دولة الكويت المرتبة الأولى في درجة تكرار المفهوم (17 مرة)، ثم المملكة العربية السعودية (13 مرة)، ومملكة البحرين (9 مرات)، وسلطنة عمان (8 مرات)، والإمارات العربية المتحدة (6 مرات)، ودولة قطر (5 مرات).

2. مؤشرات حول إدراك الطلبة للمواطنة

أما فيما يتعلق بإدراك الطلبة مفهوم المواطنة فهو لايزال ضعيفاً أيضاً، حيث كشفت دراسة زايد[30] عن قصور في توافر خصائص المواطنة لدى الطلبة السعوديين في الصف الثالث المتوسط وبنسبة منخفضة، وكذلك إدراك المعلمين خصائص المواطنة. وفي مملكة البحرين كشفت دراسة عيد[31] عن أن طلبة المرحلة الثانوية لديهم قصور واضح في المعارف والمعلومات الوطنية والسياسية، علاوة على عدم اهتمامهم بالشؤون السياسية وبما يدور في وطنهم من قضايا قد تكون مصيرية، وقصور في معرفتهم بنظام الحكم، واختصاصات السلطات الثلاث، ما يؤدي إلى ضعف الانتماء والولاء للمجتمع. ولا تتوافر مؤشرات عن تصورات الطلبة في بقية البلدان الخليجية.

رابعاً: مؤشرات حول تصورات المعلمين للمواطنة

كشفت دراسة المعمري[32] التي أجريت على "الطلبة المعلمين، تخصص دراسات اجتماعية" في سلطنة عمان، أن تربية المواطنة وسيلة لبناء الوحدة الوطنية، والاعتزاز بالوطن، وهما عاملان ضروريان للحفاظ على الاستقرار

في البلد، كما ظهر أن الطلبة المعلمين وأساتذتهم يوظفون بشكل محدود وبأساليب تقليدية تربية المواطنة في برنامج إعداد معلمي الدراسات الاجتماعية، وهذا يبرر عدم رضا متخذي القرار التربوي من وزارة التربية والتعليم على وجه الخصوص عن وضع المواطنة في برامج إعداد المعلمين. وأظهرت الدراسة بشكل عام فجوة بين أهداف السياسة التربوية، ومتطلبات تدريس تربية المواطنة في المدارس، وبين الممارسات التدريسية الواقعية في برامج إعداد المعلمين.

وفي دراسات أخرى حول تصورات المعلمين وممارساتهم عن المواطنة، كشفت دراسة قام بها المعمري والنقبي[33] أن معلمي الدراسات الاجتماعية والعلوم في كل من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة يرون أن المواطنة هي الانتماء؛ أي الشعور المشترك بين الجميع بالانتماء إلى الأرض والتاريخ، وأن من أهم صفات المواطن الصالح الفخر بالانتماء إلى الوطن والأمة.

وفي دراسة أخرى لهما توصل النقبي والمعمري[34] إلى أن معلمي الدراسات الاجتماعية والعلوم بسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة يرون أن موضوعات المواطنة أكثر قرباً من مادة الدراسات الاجتماعية، ما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة لا يزالون يرون أن المواطنة مادة دراسية وليست هدفاً للنظام التربوي كله.

توضح المؤشرات البحثية القليلة المتوافرة عن تربية المواطنة في المنطقة الخليجية أن التصورات حول المواطنة لا تزال ضيقة، ما ينعكس على دور المدرسة التي تنتقد لعدم قيامها بدورها المأمول في بناء المواطنة وفق أبعادها الحديثة، ويبدو أن قصور المدرسة ليس في هذه الناحية فقط، فالمدرسة في المنطقة تتعرض اليوم لنقد شديد، نتيجة تدني المستوى التحصيلي للطلبة في وقت تتزايد فيه حدة التحديات التي تتعرض لها دول المنطقة داخلياً وخارجياً، وتتزايد مطالبات إرساء دولة المواطنة وتوطيد أركان المشاركة السياسية. ويثير ذلك تحديات وتساؤلات حول المواطنة وتعزيزها في مختلف الدول الخليجية، ويمكن أن نشير إلى الأمثلة الآتية:

1. **مملكة البحرين**: على الرغم من مرور عقد من بدء الإصلاح السياسي وما تبعه من تطوير تربوي، فإن هناك شعوراً بضعف إعداد الطلبة البحرينيين لأدوار المواطنة، فالأحداث الداخلية التي شهدتها مملكة البحرين خلال شهر فبراير 2011 ربما تقدم مؤشرات مهمة حول حالة المواطنة، وحيث فسرت هذه الأحداث بأنها نتيجة للنظام التعليمي الذي لم ينجح في بناء انتماء حقيقي للبحرين، ولم ينجح في بناء مهارات التفكير الناقد التي تجعل الطلبة قادرين على اتخاذ قراراتهم باستقلالية بدلاً من الانقياد من دون وعي لدعوات تؤدي إلى تقسيم المجتمع وتضييع الجهود الموجهة للتنمية والبناء. وفي هذا الإطار ترى البناء[35] أنه "بعد كل أزمة نمر بها، سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، وبعد أن ننهي الفصل العصيب منها، يأتي دور وزارة التربية والتعليم لتنال نصيبها المفروض من الأزمة... وزارة التربية والتعليم أمام سؤال قاسٍ: لماذا لم ينجح نظامنا التعليمي على مدى عقود طويلة في تنمية روح المواطنة في ضمير بعض أبناء مملكة البحرين؟ لماذا عجز التعليم عن غرس حب الوطن في قلوب هؤلاء؟". وتؤكد النجار[36] ذلك القصور بقولها إن مقررات تربية المواطنة تتضمن موضوعات مهمة جداً إلا أنها تركز على الجوانب النظرية، ما يشجع الطلبة على الحفظ والاستظهار بدلاً من إيجاد فرص

عملية لممارسة المواطنة ومبادئها. وتتساءل: هل هذه المقررات كافية لإيجاد مواطن يعرف حقوقه ويدافع عنها كما يعرف واجباته تجاه وطنه والآخرين ويلتزم بها؟

2. **دولة الإمارات العربية المتحدة**: تحظى المواطنة والهوية بأهمية كبيرة في النظام التربوي، إلا أن المواد التي تتحمل مسؤولية الإعداد للمواطنة مثل الدراسات الاجتماعية تركز على نقل المعرفة بدلاً من بنائها لدى المتعلم من خلال تزويده بفرص للتعلم التعاوني، والبحث والاكتشاف، إضافة إلى محدودية الزمن المخصص لهذه المواد في الخطة الدراسية، وتركيزها على جوانب محددة من مفهوم المواطنة، ففي تحقيق صحفي مع بعض الطلبة الإماراتيين حول أسباب جهل الطلبة بوطنهم ومؤسساته، أشار كثير من الطلبة الذين شاركوا في هذا التحقيق إلى عدم كفاية منهج التربية الوطنية وعدم فاعليته في تزويدهم بالمعلومات الضرورية للمواطنة. ويقول أحدهم: "يقدم المنهج مادة واحدة تعزز هذا الجانب، وهي مادة التربية الوطنية. أما التركيز الأكبر فهو على الرياضيات والفيزياء"، ويرى آخر أنه "بالنسبة إلى مادة التربية الوطنية فلم يكن هناك اهتمام بها، فقد كان الجميع يتعاملون معها على أنها مادة للحفظ وليس للفهم والتعرف على دولة الإمارات العربية المتحدة من خلالها". ويرى طالب ثالث أن "المناهج الدراسية وحدها لا يمكن أن تفعل الحس الوطني في نفوس الطلاب... نحن بحاجة إلى أنشطة وبرامج وطنية مستمرة على مدار العام الدراسي"،[37] وهذا يشير إلى غياب الجانب العملي التطبيقي في تنفيذ هذه المادة، وهذا المدخل التدريسي يتعارض مع وثيقة "التربية الوطنية" التي أكدت أن الطرق التفاعلية هي أنسب الطرق لتعليم هذا المنهج، فقد أوصت باستخدام خمس طرق تدريسية، هي: الطريقة الحوارية، والتعلم الاستكشافي، والتعلم التعاوني، والزيارات والرحلات، والمشروعات.[38]

3. **سلطنة عمان**: تواجه تربية المواطنة تحدياً يتمثل في فجوة بين النظرية والتطبيق أيضاً، فمن الناحية النظرية، يعتبر تبني طرق تدريس تفاعلية، وأساليب تقويم تكوينية عاملاً مهماً جداً في بناء شخصية فاعلة، ليس في عملية التعلم فقط، بل في المجتمع، حيث تنمو مجموعة من القيم في هذه الشخصية تقوم على الاستقلالية، والاعتماد على الذات، والتعبير عن الرأي، والتعاون مع الآخرين، واحترام القواعد والقوانين. ولكن من الناحية العملية يتطلب النجاح في تطبيق هذه الأساليب التدريسية والتقويمية إعداد المعلم لتوظيف هذه المداخل التدريسية، أما إذا تم إعداد المعلم بالطريقة التقليدية القائمة على المحاضرة فلن يتمكن من تنفيذ مثل هذه الطرق، وقد أكد "الطلبة المعلمون – تخصص الدراسات الاجتماعية" في سبع كليات تربوية في سلطنة عمان أن المحاضرة هي الطريقة الأكثر استخداماً من قبل أساتذتهم في أثناء مرحلة الإعداد.[39] وهذا ما ينتج عنه لجوء المعلم إلى توظيف الأساليب التقليدية في العملية التعليمية عندما يبدأ عمله في التدريس، وهذا ما كشفت عنه نتائج بعض الدراسات العمانية.[40] ويرى هاربر Harber [41] أن التعليم المرتكز على المعلم Teacher-Centred Learning يمكن أن يطلق عليه التعلم التسلطي Authoritarian Learning وهو يعرفه بأنه التدريس الذي

يقوم على خطة دراسية تزدحم بالمقررات وبالمعلومات، ويقيّم المعلمين والمدارس بقدرتهم على مساعدة الطلبة على اجتياز الاختبارات. ولأن الوقت ضيق، يلجأ المعلمون إلى الطرق التي تسمح لهم بسرعة نقل أكبر قدر من المعلومات، وهي المحاضرة وأخذ الملاحظات "Note-Taking"، ويمثل هذا تحدياً كبيراً لابدّ من أخذه في الاعتبار في أي محاولة لبناء قدرات النظام التربوي لإعداد مواطنين عمانيين قادرين على المشاركة الفاعلة في بناء دولتهم ومجتمعهم.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نخلص إلى النقاط الآتية حول التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

أولاً: لا يزال مفهوم المواطنة الذي يضمَّن داخل المناهج المدرسية بعيداً عن المفهوم الحديث الذي يسعى إلى بناء مواطنين بمهارات تؤهلهم للمشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم، وتتيح لهم معرفة الدولة وأنظمتها وقوانينها ودورهم في تشكيلها، فالمضامين الموجودة في المناهج الحالية تركز على جوانب تاريخية وجغرافية فقط، يتم تلقينها للطلبة، الأمر الذي لا يساعد على تكوين شعور حقيقي بالمواطنة التي تدفع إلى المشاركة وتُعمَّق بالانتماء، وتعطي فرصاً لصقل هذه المهارات وممارستها في الحياة المدرسية، فالهدف هو تكوين مواطن موالٍ من دون وعي بدلاً من تكوين مواطن مسؤول وواعٍ.[42]

ثانياً: لا تزال التربية من أجل المواطنة تهدف إلى بناء شعور وطني رمزي قائم على ترديد بعض الأغاني الوطنية، بدلاً من أن تركز على الدستور والفضائل الأخلاقية والقيم المدنية، وحقوق الإنسان والمواطنة، وحرية التعبير وغيرها من الجوانب التي تعرف بها الدولة المدنية التي تقوم على مبدأ المواطنة.

ثالثاً: لا تعتبر المواطنة اليوم هدفاً أساسياً للأنظمة التربوية، بل هي مجرد مادة دراسية كالدراسات الاجتماعية أو التربية الوطنية لا تقدم للطلبة إلا المعرفة النظرية التي تتضمن حقائق تاريخية وجغرافية لا تساعدهم على تنمية مشاعر الانتماء من خلال القيام بأنشطة داخل المدرسة وخارجها لخدمة المجتمع ولتعميق مفهوم المشاركة والإنتاج بدلاً من الاتكالية والاستهلاك.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية، يوصي الباحث بالآتي:

أولاً: الاستمرار في تعزيز المواطنة من أعلى؛ أي من القيادات الخليجية، وذلك من خلال إرساء دعائم دولة القانون والرقابة والمحاسبة، والاستمرار في تعزيز حقوق المواطنين، بما يعزز الوفاق الوطني والانتماء إلى الدولة ومؤسساتها، فإيجاد هذا الشعور هو الكفيل بنجاح هذه المجتمعات في المشاركة في صنع القرار الوطني بما يحفظ ثروات المنطقة ويضمن لأجيالها مستقبلاً أفضل.

ثانياً: تعزيز المواطنة من أسفل، من خلال إيجاد مواطن واعٍ ومسؤول ومتقبل للمشاركة ومؤمن بها، ويحترم القانون، ويمارس الحرية وفق ضوابطها التي حددها القانون، فالمجتمع المتقدم هو الذي تتزايد فيه أعداد المواطنين المسؤولين.

ثالثاً: إعطاء التربية من أجل المواطنة أولوية في الأنظمة التربوية الخليجية؛ لأنها تساعد على فهم المواطنة من أعلى، وتؤسس للمهارات، وتبني الاتجاهات التي تؤدي إلى بناء المواطنة من أسفل، وتساعد على إعداد مواطن مستنير قادر على المشاركة بوعي ومسؤولية.

رابعاً: إدماج التربية من أجل المواطنة في برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة وبعدها، انطلاقاً من أن تعزيز المواطنة يعدُّ الهدف الرئيسي للمدرسة، وبالتالي يتحمل المعلمون مسؤولية تحقيق هذا الهدف.

خامساً: الاستمرار في إجراء الدراسات العلمية حول واقع التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما يمكن من الخروج بمؤشرات مستمرة تساعد على تطوير فاعلية المدرسة في بناء المواطنة المسؤولة.

الهوامش

1. سلمى محسن وحيدي، "ملف الدساتير في الخليج"، في: عمر هاشم الشهابي (محرر)، **الخليج 2013: الثابت والمتحول** (المنامة: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013)، ص ص 21–29.

2. نوره محمد الحسن، "الخلل السكاني"، في: عمر هاشم الشهابي (محرر)، الخليج 2013 الثابت والمتحول (المنامة: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013)، ص 271.

3. علي وطفة، "صدام الهوية والعولمة في دول الخليج العربي"، **آراء حول الخليج**، العدد 74 (مركز الخليج للأبحاث: نوفمبر 2011)، ص ص 30–31.

4. محمد ياقوت، "الإنفاق على التعليم في دول الخليج: هل يلبي الطموح؟"، **آراء حول الخليج**، العدد 74 (مركز الخليج للأبحاث: 2010)، ص ص 47–48.

5. حسين غباش، **الجذور الثقافية للديمقراطية في الخليج: الكويت والبحرين تاريخ الشعوب الصغيرة** (بيروت: دار الفارابي، 2010)، ص 15.

6. هنادي المسن، "التثقيف السياسي لطلاب الجامعات ببعض دول مجلس التعاون الخليجي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص ح.

7. سيف المعمري، "طرق العبور نحو المواطنة المسؤولة"، في مؤتمر: تعزيز قيم المواطنة، جامعة نزوى، سلطنة عمان، 20–22 فبراير 2011، ص 2.

8. ظهرت النواة الأولى لنظرية العقد الاجتماعي علي يد الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز Thomas Hobbes ا(1588–1679) وتطورت على يد مواطنه الفيلسوف جون لوك JJohn Loke ا(1632–1704) ونسبت إلى روسو، والسبب في ذلك يعود إلى أن روسو عرض هذه النظرية بوضوح معبراً عن آرائه وآراء من سبقوه بأسلوب رائع في كتابه الشهير العقد الاجتماعي Social Contract.

9. انظر:
Marshall T. H., *Citizenship and Social Class* (Cambridge: Cambridge University Press, 1950), pp. 46–60.

10. انظر:
Ruth Lister, "Citizenship: Towards a Feminist Synthesis", *Feminist Review*, no. 57 (1997), p. 28.

11. سيف المعمري، **المواطنة: رواية عمانية** (سلطنة عمان: مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، 2008)، ص 21.

12. انظر:
Bryan Turner, "Outline of a Theory of Citizenship", *Sociology*, vol. 24, no. 2 (1990), p. 189.

13. انظر:
Adrian Oldfield, *Citizenship and Community: Civic Republicanism and the Modern World* (London: Routledge, 1990), p. 10.

14. Adrian Oldfield, *Citizenship and Community*, p. 5، مرجع سابق.

15. Ruth Lister, "Citizenship", p. 35، مرجع سابق.

16. سيف المعمري، "المواطنة في دول الخليج العربية: وإشكالية العلاقة بين الحقوق والواجبات"، **آراء حول الخليج**، العدد 67 (مركز الخليج للأبحاث: إبريل 2010)، ص ص 62–63.

17. سيف المعمري، وزينب الغريبي، **التربية من أجل المواطنة المسؤولة: النظرية والتطبيق** (مسقط: مطبعة مزون، 2012)، ص 19.

18. أمين معلوف، **الهويات القاتلة**، ترجمة: نهله بيضون (بيروت: دار الفارابي، 2011)، ص 47.

19. سيف المعمري، "المواطنة في سلطنة عمان: أربعة أسئلة للانطلاق نحو المستقبل"، في الحلقة النقاشية: تعزيز قيم المواطنة في نفوس النشء، مجلس الدولة، سلطنة عمان، 16–17 إبريل 2012، ص ص 14–17.

20. المرجع السابق، ص 16.

21. المرجع السابق، ص 17.

22. خلدون النقيب؛ باقر النجار؛ وآخرون، "اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون"، في منتدى: التنمية اللقاء السنوي السابع والعشرون (الكويت: دار قرطاس للنشر، فبراير 2006)، ص 18.

23. سيف المعمري، "تقويم مقررات التربية الوطنية بالمرحلة الإعدادية بسلطنة عمان في ضوء خصائص المواطنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، 2002، ص ح.

24. حسن الشندودي، "تقويم كتب الدراسات الاجتماعية بالصفوف (5–10) بسلطنة عمان في ضوء خصائص المواطنة في عصر العولمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، 2007، ص ح.

25. منى الزدجالي، "القيم اللازمة لكتب التربية الوطنية في المرحلة الإعدادية بسلطنة عمان ومدى تضمنها في هذه الكتب من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، 2002، ص ح.

26. موزة السعيدي، "أنماط تربية المواطنة المضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف من (3–12) بسلطنة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، 2010، ص ص 56–57.

27. علاء إبراهيم زايد، "خصائص المواطنة في محتوى منهج التاريخ وانعكاسها على المعلمين والطلاب في المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية"، في المؤتمر العلمي الخامس: "التعليم من أجل مستقبل عربي أفضل"، كلية التربية، جامعة حلوان، 29–30 إبريل 1997، ص ص 198–293.

28. علي كاظم، "قيم المواطنة الصالحة في محتوى كتب المواد الاجتماعية بالحلقة الأولى في التعليم الابتدائي بمملكة البحرين: دارسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين، المنامة، البحرين، 2003، ص ح.

29. سعيد حارب، وسعد طفلة، "المضامين الفكرية التي يتلقاها الشباب في مناهج التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة تحليلية في كتب التربية الإسلامية واللغة العربية في السنوات الثلاث الأخيرة من التعليم العام"، في منتدى: **التنمية اللقاء السنوي السابع والعشرون** (الكويت: دار قرطاس للنشر، فبراير 2006)، ص 195.

30. علاء إبراهيم زايد، "خصائص المواطنة في محتوى منهج التاريخ"، مرجع سابق، ص 286.

31. فاطمة عيد، "الشباب والمواطنة"، **مجلة التربية**، العدد 13 (البحرين: 2004)، ص ص 114–115.

32. انظر:

Saif Al-Maamari, 'Citizenship Education in Initial Teacher Education in the Sultanate of Oman: An Exploratory Study of the Perceptions of Student Teachers of Social Studies and their Tutors', Unpublished, PhD thesis, Faculty of Education, the University of Glasgow, Glasgow, Scotland, 2009, p. v–vi.

33. سيف المعمري، وعلي النقبي، "المواطنة كما يراها معلمو الدراسات الاجتماعية والعلوم في سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 8 (دولة الإمارات العربية المتحدة، 2011)، ص ص 160–190.

34. علي النقبي، وسيف المعمري، "تربية المواطنة من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية والعلوم في سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة"، **المجلة الدولية للأبحاث التربوية**، العدد 30 (دولة الإمارات العربية المتحدة، 2011)، ص ص 111–147.

35. انتصار البناء، "التعليم من أجل المواطنة"، **صحيفة الوطن** (مملكة البحرين: 12 مايو 2011).

36. سبيكة النجار، "هل يحقق مقرر التربية للمواطنة الهدف منه؟"، **صحيفة الوقت** (مملكة البحرين: 4 يناير 2007).

37. سيف المعمري، **تربية المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة** (مركز كارنيجي للسلام في الشرق الأوسط، 2011، ورقة غير منشورة)، ص ص 13–14.

38. محسن راشد، "وثيقة منهج التربية الوطنية (وطني الإمارات)"، **جريدة البيان** (أبوظبي، 17 ديسمبر 2000).

39. Al-Maamari, 2009 مرجع سابق.

40. سالم السكيتي، "تقويم الأنشطة المتضمنة في مقررات الدراسات الاجتماعية بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي بسلطنة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، 2002، ص ج.

41. انظر:

Harber, C. , *Politics in African Education* (London: Macmillan Publishers Ltd, 1989), p. 60.

42. سيف المعمري، **تربية المواطنة: توجهات وتجارب عالمية في إعداد المواطن الصالح** (سلطنة عمان: مكتبة الجيل الواعد، 2006)، ص 25.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

البرصان، أحمد سليم. "تداعيات الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون"، **آراء حول الخليج**، العدد 78 (دولة الإمارات العربية المتحدة: 2011).

البناء، انتصار. "التعليم من أجل المواطنة"، **الوطن** (المنامة)، 12 مايو 2011.
http://www.alwatannews.net/writer-read.aspx?id=BR9b3o/kUxxKP9iJqvpoTRkutaW0580WcwrbjkOdWqA=

زايد، علاء إبراهيم. "خصائص المواطنة في محتوى منهج التاريخ وانعكاسها على المعلمين والطلاب في المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية"، في المؤتمر العلمي الخامس: "التعليم من أجل مستقبل عربي أفضل"، كلية التربية، جامعة حلوان، 29–30 إبريل 1997.

الزدجالي، منى محمد. "القيم اللازمة لكتب التربية الوطنية في المرحلة الإعدادية بسلطنة عمان ومدى تضمنها في هذه الكتب من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، 2002.

السعيدي، موزه مبارك. "أنماط تربية المواطنة المضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف من (3–12) بسلطنة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، 2010.

السكيتي، سالم راشد. "تقويم الأنشطة المتضمنة في مقررات الدراسات الاجتماعية بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي بسلطنة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، 2002.

الشندودي، حسن سيف. "تقويم كتب الدراسات الاجتماعية بالصفوف (5–10) بسلطنة عمان في ضوء خصائص المواطنة في عصر العولمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، 2007.

الشهابي، عمر هاشم (محرر)، **الخليج 2013: الثابت والمتحول** (المنامة: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013).

عيد، فاطمة. "الشباب والمواطنة"، **مجلة التربية**، العدد 13 (البحرين: 2004).

غباش، حسين. **الجذور الثقافية للديمقراطية في الخليج: الكويت والبحرين تاريخ الشعوب الصغيرة** (بيروت: دار الفارابي، 2010).

كاظم، علي محمد. "قيم المواطنة الصالحة في محتوى كتب المواد الاجتماعية بالحلقة الأولى في التعليم الابتدائي بمملكة البحرين: دارسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين، المنامة، مملكة البحرين، 2003.

المسن، هنادي. "التثقيف السياسي لطلاب الجامعات ببعض دول مجلس التعاون الخليجي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2005.

المعمري، سيف. تربية المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة (ورقة غير منشورة مركز كارنيجي للسلام في الشرق الأوسط، 2011).

المعمري، سيف ناصر. "تقويم مقررات التربية الوطنية بالمرحلة الإعدادية بسلطنة عمان في ضوء خصائص المواطنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، 2002.

المعمري، سيف. "المواطنة في دول الخليج العربية: وإشكالية العلاقة بين الحقوق والواجبات"، آراء حول الخليج، العدد 67 (دولة الإمارات العربية المتحدة: 2010).

المعمري، سيف. "المواطنة في سلطنة عمان: أربعة أسئلة للانطلاق نحو المستقبل"، ورقة بحثية قدمت في الحلقة النقاشية "تعزيز قيم المواطنة في نفوس النشء (مجلس الدولة، 16–17 إبريل 2012).

المعمري، سيف. "طرق العبور نحو المواطنة المسؤولة"، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر "تعزيز قيم المواطنة" (جامعة نزوى، سلطنة عمان، 20–22 فبراير 2011).

المعمري، سيف. **المواطنة: رواية عمانية** (سلطنة عمان: مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، 2008).

المعمري، سيف. **تربية المواطنة: توجهات وتجارب عالمية في إعداد المواطن الصالح** (سلطنة عمان: مكتبة الجيل الواعد، 2006).

المعمري، سيف؛ النقبي، علي. "المواطنة كما يراها معلمو الدراسات الاجتماعية والعلوم في سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 8 (دولة الإمارات العربية المتحدة، 2011).

النقبي، علي؛ المعمري، سيف. "تربية المواطنة من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية والعلوم في سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة"، **المجلة الدولية للأبحاث التربوية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 30 (دولة الإمارات العربية المتحدة، 2011).

النقيب، خلدون؛ والنجار، باقر؛ والصبان، ريما؛ وحمد، عبدالعزيز، وحارب، سعيد، وطفلة، سعد (محرر). **اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون: منتدى التنمية اللقاء السنوي السابع والعشرون** (الكويت: دار قرطاس للنشر، فبراير 2006).

النقيب، خلدون؛ والنجار، باقر؛ والصبان، ريما؛ وحمد، عبدالعزيز، وحارب، سعيد، وطفلة، سعد. اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون، منتدى التنمية اللقاء السنوي السابع والعشرون (الكويت: دار قرطاس للنشر، فبراير 2006).

وطفة، علي أسعد. "صدام الهوية والعولمة في دول الخليج العربي"، **آراء حول الخليج**، العدد 74 (دولة الإمارات العربية المتحدة: 2011).

ياقوت، محمد مسعد. "الإنفاق على التعليم في دول الخليج: هل يلبي الطموح؟" **آراء حول الخليج**، العدد 74 (دولة الإمارات العربية المتحدة: 2010).

النجار، سبيكة. "هل يحقق مقرر التربية للمواطنة الهدف منه؟"، **الوقت** (البحرين، 4 يناير 2007). http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=2034

راشد، محسن. "وثيقة منهج التربية الوطنية (وطني الإمارات)"، **جريدة البيان** (أبوظبي، 17 ديسمبر 2000).

المراجع الأجنبية

Al-Hammami, H. (1999). *Education for the 21St Century General Education Reform in the Sultanate of Oman: Motives, Nature and Strategies of Implementation* (Unpublished, PhD Thesis), University of Birmingham, Birmingham, UK.

Al-Maamari, S. (2009). Citizenship Education in Initial Teacher Education in the Sultanate of Oman: An Exploratory Study of the Perceptions of Student Teachers of Social Studies and their Tutors, (Unpublished, PhD thesis), Faculty of Education, the University of Glasgow, Glasgow, UK.

Harber, C. *Politics in African Education* (London: Macmillan Publishers Ltd, 1989).

Lister, R. "Citizenship: Towards a Feminist Synthesis", *Feminist Review*, no. 57 (Autumn, 1997).

Marshall, T. H. Citizenship and Social Class (Cambridge: Cambridge University Press, 1950).

Oldfield, Adrian. *Citizenship and Community: Civic Republicanism and the Modern World* (London: Routledge, 1990).

Turner, B. "Outline of a Theory of Citizenship", *Sociology*, vol. 24 no. 2 (1990).